

مقرر : التغيير الاجتماعي

د. إيمان جابر شومان

علم اجتماع - مستوى سابع

إعداد: بنت الشرقية ١٩

٢٠١٦-٢٠١٧

المحاضرة الأولى: مفهوم التغير الاجتماعي

مقدمة..

يعتبر التغير الاجتماعي ظاهرة اجتماعية تنتشر في كل المجتمعات، والتغير اليوم تحدثه المجتمعات فلم يعد تلقائياً يسير دون توجيه واع لكنه تغير مقصود وإرادي يتم وفق خطه مدروسة، وقد أصبحت المجتمعات في الوقت الحاضر تحدث المناهج والوسائل من أجل التغير والتنمية.

وظاهرة التغير اوضح ما تكون في مناحي الحياة الاجتماعية

حتى إن بعض المفكرين قال :- انه لا توجد مجتمعات لكن يوجد تفاعلات وعمليات اجتماعية في تغير دائم وتفاعل مستمر.

والتغير في ذاته ظاهره طبيعية تخضع لها جميع مظاهر الكون والحياة وقد عبر عن ذلك الفيلسوف هيرقليطس بقوله

(إن التغير قانون الوجود، والاستقرار موت وعدم)

وبالإضافة للتغير المقصود يوجد التغير التلقائي، فالمجتمع بطبيعته متغير فهو يأخذ من الجيل السابق جوانب ثقافية ويضيف عليها تمثيلاً مع واقعة الاجتماع، وذلك يؤدي لإحداث التغير المحتوى الاجتماعي

ولكن تحديد مدى هذا التغير أو سرعته واتجاهه تحدده طبيعة المجتمع نفسه .
نظرة المفكرين الأوائل للتغير كانت نظرة عامة لم تنتبه للقوانين التي تحكم هذا التغير فكانت دراستهم وصفية لظاهرة لتغير الاجتماعي .

ويهتم علماء الاجتماع بدراسة موضوع التغير الاجتماعي لعدة أسباب :-

١- انشغل علم الاجتماع منذ نشأته بقضية التغير الاجتماعي وهو من أهم الأسباب التي أدت لظهوره. فالتغير الاجتماعي الذي ترتب على الثورتين الصناعية والفرنسية كان من أهم الأسباب التي أدت لظهور علم الاجتماع.

٢- موضوع التغير الاجتماعي موضوع أساسي في عدد من فروع علم الاجتماع مثل دراسة الريف والحضر ، دراسة الطبقات ،دراسة التنمية الاجتماعية ،النظرية الاجتماعية

٣- أصبح التغير الاجتماعي حديثاً من أهم سمات العصر كما إن اتجاهه أصبح سريعاً.

لكل ذلك يعتبر موضوع التغير الاجتماعي من أهم الموضوعات التي يجب إن يلم بها الدارس في تخصص علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية

أولاً: ماهية التغير الاجتماعي

التغير يعني الاختلاف ما بين حالتين حاله قديمة وحاله جديدة ،أو هو اختلاف الشيء عما كان عليه خلال فترة من الزمن وحين نضيف لكلمة التغير كلمة اجتماعي يصبح هو كل تغير يتعلق بالمجتمع خلال فترة من الزمن.

فالتغير الاجتماعي هو التحول الذي يطرأ على البناء الاجتماعي خلال فترة من الزمن ، وهناك تغيرات عديدة تحدث في المجتمع في جانبي الثقافة المادية والفكرية فهناك اختلاف في أنماط العلاقات بين الأفراد

وهناك اختلاف في الوظائف والأدوار الاجتماعية وفي الأنظمة والقيم والعادات وهناك اختلاف في الأدوات التي يستخدمها المجتمع

لكن ماهو التغير الاجتماعي بين كل تلك التغيرات؟؟

حاول المفكرون الإجابة عن هذا السؤال فكانت إجابتهم متعددة:

رأى جي روشي في كتابه (التغير الاجتماعي مدخل إلى علم الاجتماع - ١٩٦٨م) أن التغير الاجتماعي يتميز عن غيره من التغيرات غير الاجتماعية وأن له أربع صفات أساسية هي:-

(١) التغير الاجتماعي ظاهرة عامة توجد عند أفراد عديدين وتؤثر في أسلوب حياتهم وفكرهم

(٢) التغير الاجتماعي يصيب البناء الاجتماعي أي انه يؤثر في هيكل النظام الاجتماعي في الكل أو الجزء

وهو التغير الذي يحدث أثراً عميقاً في المجتمع

وهو التغير الذي يطرأ على المؤسسات الاجتماعية كالأسرة

أو على النظم الاجتماعية كالاقتصاد

(٣) يكون التغير الاجتماعي محدداً بالزمن أي يكون ابتداءً من فترة زمنية ومنتهاً بفترة زمنية معينة ، من اجل مقارنة الحالة الماضية بالحالة الراهنة لمعرفة مدى التغير

(٤) أن يتصف التغير الاجتماعي بالديمومة والاستمرارية وذلك من اجل إدراك التغير والوقوف على أبعاده

لأجل ذلك أعتبر " جي روشي " التغير الاجتماعي هو كل تحول في البناء الاجتماعي يلاحظ في الزمن ولا يكون مؤقتاً سريع الزوال لدى فئات واسعة من المجتمع ويغير مسارها.

عرف كل من جيرث وملز التغير الاجتماعي بأنه : التحول الذي يطرأ على الأدوار على النظم الاجتماعية وقواعد الضبط الاجتماعية التي يتضمنها البناء الاجتماعي في مدة معينة من الزمن.

ويعرف جينزبيرج التغير الاجتماعي بأنه كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الكل والجزء وفي شكل النظام الاجتماعي لهذا فان الأفراد يمارسون أدواراً اجتماعية مختلفة عن تلك التي كانوا يمارسونها خلال حقبة من الزمن

أي غننا اذا كنا بصدد تحليل مجتمع في ضوء بنائه ، وجب أن ننظر إليه من خلال خطة معينة من الزمن إي ملاحظة اختلاف التفاعل الاجتماعي الذي حدث له هذا هو التغير الاجتماعي

بينما يرى الدكتور عاطف غيث أن التغير الاجتماعي (هو التغيرات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي، أي في بناء المجتمع ووظائف هذا البناء المتعددة والمختلفة

ويرى أن التغيرات الاجتماعية تأتي على عدة أشكال:-

- ١-التغير في القيم الاجتماعية تلك القيم التي تؤثر في مضمون الأدوار الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي مثل الانتقال من النمط الإقطاعي إلى التجاري والصناعي . فقد صاحبه تغير في القيم التي ترتبط باخلاقيات الطبقتين في النظرة إلى قيمة العمل
 - ٢-التغير في النظام الاجتماعي أي في البناءات المحددة مثل صور التنظيم ومضمون الأدوار بمعنى التغير في المراكز والأدوار الاجتماعية مثل الانتقال من نظام تعدد الزوجات إلى نظام وحدانية الزوج والزوجة ،ومن النظام الملكي إلى النظام الديمقراطي ،ومن النظام الذي يقوم على المشروعات الخاصة (الرأسمالي) إلى الاشتراكي
 - ٣-التغير في مراكز الأشخاص : وذلك بحكم التقدم في السن أو نتيجة الموت، فالأشخاص بحكم مراكزهم الاجتماعية يستطيعون التأثير في مجريات الأحداث الاجتماعية
- يلاحظ من كل ما سبق إن العلماء متفقون فيما بينهم على إن التغير الاجتماعي هو ((كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الوظائف والقيم والأدوار الاجتماعية خلال فترة محددة من الزمن وقد يكون هذا التغير ايجابياً أي تقدماً أو يكون سلبياً أي تخلفاً فلا يوجد اتجاه محدد للتغير، كما انه قد يكون سريعاً أو بطيئاً ، و قد يكون كلياً في جوانب المجتمع أو في جزء منه))

ثانياً: المفاهيم المرتبطة بالتغير الاجتماعي

يعتبر مصطلح التغير الاجتماعي مصطلح حديث نسبياً بوصفه دراسة علمية ،لكنه قديم من حيث الاهتمام به وملاحظته.

وارتبطت به عدة مفاهيم مثل التقدم والتطور والنمو وقد بدأ التمييز بينهما مع بداية القرن العشرين .

في الماضي كان الخلط بين هذه المفاهيم كان مقبولاً أما الآن بعد التقدم في الدراسات الاجتماعية أصبح الخلط بينهما غير مقبول، في الماضي كانت الدراسات قائمة على التفكير المجرد الفلسفي وكانت تقوم على الملاحظة الخارجية للتغير ومقارنة أجزاء الثقافة التي تتغير ببطء أو بسرعة أخذت الدراسات الاجتماعية التي تتم في التغير الاجتماعي مساراً علمياً بعد إن وضع المفكر وليم اجبرن كتابه المعروف بالتغير الاجتماعي عام ١٩٢٢م تتابعت بعده الدراسات الاجتماعية في موضوع التغير الاجتماعي

وقد كانت الدراسات الخاصة بالتغير الاجتماعي حتى القرن الثامن عشر تتصف بالنظرة التشاؤمية، ومبنية على الخوف من المستقبل والاعتقاد إن حالة المجتمعات السابقة كانت أفضل.

بعد ذلك أخذت النظرة المتفائلة من التغير الاجتماعي تصبغ الدراسات الاجتماعية التي تصف حالة المجتمعات الراهنة بأنها أفضل ، عبر عن ذلك سان سيمون بقوله أن (العصر الذهبي أمامنا وليس خلفنا)

وقد صاغ فلاسفة التغير نظريات عامة عن التغير كان فيها خلط واضح بين مصطلح التغير وعدد من المصطلحات نتناولها فيما يلي :-

١-مصطلح التقدم الاجتماعي

استخدم مصطلح التقدم الاجتماعي باعتباره مرادفاً لمصطلح التغيير الاجتماعي جاء ذلك واضحاً عند أوجست كونت و كوندريسة وتيرجو.

يشير مفهوم التقدم إلى التغيير التقدمي الذي يرتبط بتحسين دائم في ظروف المجتمع المادية واللامادية ويسير التقدم نحو هدف محدد أو نقطة نهائية ويرتبط هذا النوع من التغيير بالفائنية أي الاتجاه لتحقيق غاية هي المثل الأعلى وينطوي التقدم على مراحل ارتقائية بحث تكون كل مرحلة أفضل من سابقتها ويكون المجتمع افضل من حيث الثقافة والقدرة الاجتماعية والسيطرة على الطبيعة

يكون التقدم تغير في اتجاه واحد يرتبط مفهوم التقدم بحكم قيمي، فالتغير لا بد أن يحدث في الطريق المرغوب فيه الذي يحقق المزيد من الإشباع والرضا ظهر مفهوم التقدم في سياق خاص حيث ارتبط ببعض النظريات في القرن التاسع عشر. كما في مجال فلسفة التاريخ عند كوندريسة أو في مجال علم الاجتماع عند أوجست كونت

وقد أكدت هذه النظريات أن التاريخ يسير في خط تقدمي وإنه اوشك أن يبلغ ذروته بعد أن قامت الثورة الصناعية والثورة الديمقراطية.

حديثاً لم يعد يستخدم هذا المفهوم إلا للإشارة إلى وجهة التغيير الاجتماعي عندما يكون هذا التغيير سائر في خط تقدمي تعرض هذا المفهوم للنقد نتيجة لمجموعة من جوانب القصور التي تظهر فيه منها

١- إن هذه المفهوم يعاني من التحيز القيمي

٢- عدم استيعاب المفهوم لكل جوانب التغيير بل بجانب واحد

٣- إن هذا المفهوم يقوم على افتراض لايمكن التحقق منه وهو افتراض أن الحياة الاجتماعية تميل إلى أن تتغير بشكل أفضل فمفهوم التقدم نسبي يختلف من مجتمع لآخر حسب ثقافة المجتمع، والتقدم عند مجتمع قد يكون متخلفاً في مجتمع آخر لذا يصعب تحديد ما هو الأفضل.

فمثلاً،، التقدم كان يعني للمجتمعات الأوروبية في القرن الثامن عشر التحرر من تقاليد العصور الوسطى. وفي القرن التاسع عشر كان يعني للولايات المتحدة الانطلاق نحو تعمير الأجزاء الوسطى والغربية من القارة واستغلال الموارد استغلال امثل بينما يعني اليوم للعالم العربي انهاء التبعية ومحاربة التخلف وتحقيق الحياة الكريمة

ويرى(ويل ديورنت) إن الإنسانية خلال تقدمها الاجتماعي مرت بعدة مراحل:-

١-النطق- ٢-النار- ٣-استئناس الحيوانات - ٤-الزراعة - ٥-التنظيم الاجتماعي - ٦-الأخلاق - ٧- الآلات - الصناعة - ٨-العلوم - ٩-التربية - ١٠-الكتابة

ومن الناحية التاريخية :

تعود فكرة التقدم إلى عصور قديمة ، وأول من استخدم هذا المصطلح هو (لو كريتنس) عام ٦٠ قبل الميلاد، إلا أن نظريات التقدم لم تصبح موضوعاً من موضوعات البحث الاجتماعي إلا منذ بداية القرن السابع عشر

فقد ذهب كل من بيكون وديكارت إلى أن الإنسان يستطيع أن يحقق تقدماً لا حدود له عن طريق مجهوداته وإرادته . ويرى (فونتينل) إن تجمع المعرفة الإنسانية يساعد في التقدم المستمر للإنسان. وقد بدأت تظهر نظريات التقدم الاجتماعي مع ظهور الثورة الصناعية التي أدت الى ظهور فلسفة التقدم

وقد عرف هوبهاوس التقدم بأنه (نمو اجتماعي للجوانب الكمية والكيفية في حياة الانسان) ويرى (كاريف) إن التقدم (هو تطور تدريجي يدل على نمو المجتمع وتصاحبه مؤشرات تدل على مدها) **ويلاحظ أن معظم المفكرين الذين تحدثوا عن مفهوم التقدم تحدثوا عن عوامله** حيث أشار " مونتسكيو" إلى أهمية البيئة في هذا المجال وأشار " هو بهاوس" إلى توفر الامكانيات المادية والبشرية والمثابرة في العمل والاقتصاد

وأشار "كاريف" للأفكار والنظريات والزيادة السكانية والفرق بين المفهومين يرتبط بأن مفهوم التقدم بالضرورة يشير للتحسن المستمر اما التغيير فهو يشير للتغيير الذي قد يكون تقدم أو تخلف وهو بالتالي مفهوم علمي موضوعي بعيد عن الذاتية والتقييم مفهوم التقدم بالضرورة يشير للتحسن المستمر .

التغيير يشير للتغيير الذي قد يكون تقدم أو تخلف وهو بالتالي مفهوم علمي موضوعي بعيد عن الذاتية والتقييم .

٢-مصطلح التطور الاجتماعي

يشير مفهوم التطور إلى ((التحول المنظم من الأشكال البسيطة إلى الاكثر تعقيداً)) وهو يستخدم لوصف التحولات في الحجم والبناء، كما يشير إلى العملية التي تتطور بها الكائنات الحية من اشكالها البسيطة والبدائية إلى صورها الاكثر تعقيداً

وتأثرت العلوم الاجتماعية في استخدامها لهذا المفهوم بالعلوم الطبيعية وخاصة علم الاحياء ، كما تأثرت بنظرية داروين عن تطور الكائنات الحية

لذلك فإن استخدامات هذا المفهوم في وصف التحولات التي تطرأ على المجتمعات قد عكست هذا التأثير وذلك بتشبيه المجتمع بالكائن الحي في نموه وتطوره ، بل إن هذه المماثلة العضوية امتدت إلى تشبيه التطور في الحياة الاجتماعية بالتطور في المستوى البيولوجي للكائنات الحية.

مثلاً الحياة الاجتماعية تتطور من البسيط إلى المركب كما تتطور الكائنات الحية ، والحياة الاجتماعية تخضع في تطورها لمبدأ الصراع ومبدأ البقاء للأقوى كما هو الحال في الحياة الطبيعية

يقصد بمفهوم التطور الاجتماعي النمو البطيء المتدرج الذي يؤدي إلى تحولات منتظمة ومتلاحقة تمر بمراحل مختلفة ترتبط فيها كل مرحلة بالمرحلة السابقة .

ويعرفه معجم علم الاجتماع بأنه (العملية التي بموجبها تحقق المجتمعات الإنسانية نمواً مستمراً مروراً بمراحل متلاحقة مترابطة)

وقد استخدم هذا المفهوم بشكل واسع في العلوم الاجتماعية خاصة علم الاجتماع بعد أن وضع دارون كتابه المعروف (اصل الأنواع) عام ١٨٥٩م موضحاً فيه نظريته التطورية البيولوجية للكائنات الحية.

واستخدم هربرت سبنسر (١٨٢٠-١٩٠٣) مصطلح التطور الاجتماعي ليشير إلى تطور المجتمع على نفس طريقة تطور الكائن العضوي وقد بين في كتابه "اصول علم الاجتماع" فكرة المماثلة بين تطور المجتمع وتطور الكائن العضوي حيث عرف التطور بأنه (انحدار سلالي معدل على نحو معين) اما المفكر الانثربولوجي (تايلور) فقد استعمل مصطلح التطور في كتابه الثقافة البدائية بصورة غير دقيقة

وقد اشار العديد من المفكرين المحدثين للفروق القائمة بين النظرية البيولوجية والنظريات المختلفة في التطور الاجتماعي

ويرى **وليم اجبرن** (إن المحاولات المبذولة للكشف عن قوانين الوراثة والتنوع والانتخاب في تطور النظم الاجتماعية لم تسفر إلا عن القليل من النتائج الحيوية والهامة)

المفكر "**جوردن تشايلد**" ميز بوضوح بين التطور الاجتماعي والتطور البيولوجي موضحاً أن الإرث الاجتماعي للإنسان لا ينتقل عن طريق الخلايا الموروثة التي تنشأ منها بل عن طريق التراث الذي لا يبدأ في اكتسابه إلا بعد خروجه من رحم امه وهي التغيرات الثقافية التي يمكن بدؤها عمداً والتحكم فيها بواسطة الارادة الواعية المدروسة

والاختراع ليس طرفه عرقه في البلازما الموروثة لكنه عباره عن مركب جديد ناتج عن الخبرة المتراكمة التي ورثها المخترع عن طريق التراث فقط

واوضح **جوليان ستيوارد** إن هناك اختلاف واضح بين التطور العضوي والتطور البشري، الاول يسير في خط مستقيم حتمي، بينما الثاني يسير في عده خطوط حسب اختلاف العوامل، فالعوامل الاقتصادية والسياسية تؤدي إلى اختلاف تطور المجتمع ويمكن القول إن التطور الاجتماعي يعني إن ثقافته المجتمعات قد نمت مع الزمن وبصوره متزايدة التعقيد بإضافة كميه ونوعيه مع حذف واستبدال لبيئة قديمة

ذلك يعني إن مفهوم التطور يستبعد فكره التخلف الاجتماعي التي تنطبق علي واقع المجتمعات مما يعني إن مفهوم التغير هو الاكثر علمية

٣-مصطلح النمو الاجتماعي

يعني مصطلح النمو انه عملية النضج التدريجي والمستمر للكائن وزيادة حجمه الكلي أو اجزائه في سلسلة من المراحل الطبيعية، كما يشير إلى نوع معين من التغير وهو التغير الكمي

ومن امثلة التغيرات الكمية التي يعبر عنها مفهوم النمو التغيرات التي تطرا على حجم السكان وكثافتهم، والتغيرات في اعداد المواليد والوفيات ومعدلات الخصوبة، وكذلك التغيرات في حجم الدخل القومي ونصيب الفرد منه

والتغيرات في انواع الانتاج المختلفة كالتغير في الانتاج الزراعي أو الصناعي كل هذه التغيرات تشترك في انه يمكن قياسها كمياً، لذلك ينتشر استخدام مفهوم النمو في الدراسات السكانية والاقتصادية.

ويرتبط مفهوم النمو بمفهوم التغيير ، ذلك إن التغيير الاجتماعي له جوانب عديدة ، من هذه الجوانب الكمية التي يمكن قياسها من خلال معدلات النمو التي تعتبر أحد المؤشرات الهامة للتغيير الاجتماعي

ويتضمن مصطلح النمو كافة أشكال النمو في الكفاية أو في التقييد أو في القيمة ، وينطبق ذلك على الأفراد كما ينطبق على الجماعات ويختلف النمو عن التنمية لأنه تلقائي ، بينما التنمية عملية إرادية مخططة

والنمو الاجتماعي أكثر تعقيداً من النمو العضوي ، ففي النمو الاجتماعي لا نستطيع أن نرد كل الظواهر إلى نواتها الأصلية كما هو الحال في النمو العضوي . فقط في عمليتين ، نمو المعرفة ونمو سيطرة الإنسان على البيئة الطبيعية .

وقد استخدم مصطلح النمو بمعان مختلفة في الفكر الحديث فيقال أحياناً مجتمعات نامية ومجتمعات أقل نمو . ولا يزال هناك جدال حول هذه التسميات في ادبيات التنمية

مصطلح النمو يشير إلى التقدم إلى الأفضل مع المحافظة على جوهر البناء بشكل عام ، ويتجاهل الجزء الذي يشير إلى التخلف الاجتماعي كما إن فكرة النمو تتضمن قيمة أخلاقية كما انه ينطبق على التغييرات الكمية بشكل أفضل .

والاختلافات بين النمو الاجتماعي والتغيير الاجتماعي يمكن وضعها في عدة نقاط :

١-يشير النمو إلى الزيادة الثابتة نسبياً والمستمرة في جانب واحد من جوانب الحياة ، أما التغيير يشير إلى التحول في البناء الاجتماعي والنظام والادوار والقيم وقواعد الضبط الاجتماعي قد يكون التغيير ايجابياً أو سلبياً ولا يتصف

٢-يكون النمو بسيطاً أو تدريجياً أما التغيير فيكون عكس ذلك لأنه قد يكون سريعاً ويتضمن قفزات إلى الامام أو إلى الخلف

٣-يسير النمو في خط مستقيم بحيث يمكن التنبؤ به أما التغيير فلا يكون سيره مستقيماً

٤-مصطلح التنمية الاجتماعية

التنمية الاجتماعية هي ((الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغييرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة الافراد على استغلال الطاقة المتاحة إلى اقصى بعد ممكن لتحقيق قدر اكبر من الحرية والرفاهية بأسرع من معدل النمو الطبيعي)) كما تشير إلى عملية ارتقاء تدريجي .

ويعرفها حسن سعفان : بأنها ((الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الامكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين ، بقصد تحقيق مستويات اعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في شتى مناحيها كالتعليم والصحة والاسرة والشباب))

و يرتبط مفهوم التنمية بمفهوم التحديث Modernization والذي يعني التحول من نمط المجتمع الذي يعتمد على تكنولوجيا تقليدية وعلاقات تقليدية ونظام سياسي تقليدي ، إلى نمط متطور تكنولوجياً واقتصادياً وسياسياً.

ويعتبر التحديث عملية تتحقق من خلالها التنمية الاجتماعية والوصول إلى تحقيق اعلى مستوى من الرفاهية الاجتماعية

هناك ثلاث اتجاهات في التنمية هي :.

الاتجاه الرأسمالي وهو يرى أن التنمية عبارة عن مراحل نمو تدريجي مستمر يتضمن إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان عن طريق إصدار التشريعات ووضع البرامج الاجتماعية التي تنفذها الهيئات الحكومية والأهلية

الاتجاه الاشتراكي : يرى إن التنمية الاجتماعية تعني عملية التغير الاجتماعي الموجهة إلى تغيير البناء الاجتماعي عن طريق الثورة ، وإقامة بناء جديد تنبثق عنه علاقات جديدة ، وقيم مستحدثة ، بالإضافة إلى تغيير علاقات الانتاج القديمة لصالح الطبقة العاملة

الاتجاه الاجتماعي : هو اتجاه المفكرين الاجتماعيين الذين يرون أن عملية التنمية هي تحقيق التوافق الاجتماعي Social Adaptation لدى أفراد المجتمع بما يعنيه هذا التوافق من إشباع بيولوجي ونفسي واجتماعي .

أما العلاقة بين مفهوم التنمية الاجتماعية والتغير الاجتماعي فتتجلى في الأمور التالية :.

* إن مفهوم التنمية الاجتماعية هو اقرب المفاهيم للتغير الاجتماعي مقارنة بمفاهيم التقدم والنمو والتطور

*الاختلاف يتضح في إن التغير الاجتماعي تلقائي بينما التنمية مخطط لها

*التنمية لا تتضمن البعد السلبي بل هي ايجابية دائماً في حين أن التغير قد يكون نكوصاً.

أسئلة المحاضرة ..

السؤال الأول : عرف / عرف المصطلحات الاجتماعية التالية :

التنمية الاجتماعية .

التطور الاجتماعي .

السؤال الثاني : تحدثي / تحدث بالتفصيل عن الاختلافات بين مفهوم النمو الاجتماعي ومفهوم التغير الاجتماعي .

انتهت المحاضرة ..

بنت الشرقية ١٩ ..

المحاضرة الثانية : عوامل التغير الاجتماعي

لماذا يحدث التغير؟؟

والاجابة عن هذا السؤال تكون بتحديد عوامل التغير الاجتماعي وهي عملية معقدة تتغير مشكلات نظرية ومنهجية اولها مشكلة التداخل بين هذه العوامل .

أولاً : مشكلة مصدر العامل هل خارجي ام داخلي .

مثال على ذلك يعتبر الاتصال الثقافي احد العوامل الهامة في احداث التغير ، ولكن هذا الاتصال يتم في كثير من الاحيان عن طريق افراد يلعبون دوراً داخل مجتمعاتهم . كما يرتبط التغير في احيان اخرى بأشكال من التجديد الداخلي وهنا تتضافر العوامل الخارجية مع العوامل الداخلية في احداث التغير .

ثانياً مشكلات التعليل ، فعندما نتحدث عن عوامل التغير الاجتماعي ، تصبح قضية التعليل ، محل نقاش هل هذه العوامل تعتبر اسباباً او عللاً للتغير ام انها مجرد عوامل مصاحبة له ؟والحقيقة ان البحث في الامور الاجتماعية عملية معقدة ولا يمكن الوصول فيها الى يقين كامل.

فعندما نتحدث عن مجموعة من العوامل على انها تعد اسباباً في حدوث التغير . يجب ان نلاحظ ان تأثير العامل يرتبط بالمجتمع الذي يوجد فيه . وبالتالي لا يمكن ان نقرر بأنها عوامل للتغير حتى نضعها موضع البحث لنقرر ايها اكثر تأثيراً وايها اقل تأثيراً .

ثالثاً هناك مشكلة تصنيف العوامل التي تحدث التغير الاجتماعي فلا يوجد أدنى اتفاق بين المؤلفين والدارسين للتغير حول تصنيف هذه العوامل . البعض صنفها في ثلاث عوامل بينما جعلها البعض الاخر ثمانية ويظهر الخلاف ايضاً في ابراز بعض العوامل على حساب عوامل اخرى .

فالبعض يميل الى ابراز العوامل الكبرى ذات المستويات النظامية بينما يميل البعض الاخر الى ابراز دور الافراد ومعجزاتهم الفكرية والمادية والتكنولوجية في احداث التغير .

ويمكن ان تقسيم عوامل التغير الى جزئيين :

عوامل داخلية وعوامل **خارجية** مع افتراض وجود التداخل بين الفئتين.

نقصد بالعوامل **الخارجية** العوامل التي ترتبط بمؤثرات لا دخل للإنسان فيها كالعوامل الفيزيقية او التغيرات الطبيعية في السكان . او العوامل التي ترتبط بمؤثرات ثقافية قادمة من الخارج كتلك المرتبطة بعمليات الاتصال او الانتشار الثقافي اما العوامل الداخلية فنقصد بها العوامل الناتجة عن تفاعلات او خصائص داخلية ، كالدور الذي يقوم به التنظيم السياسي ودور الاختراعات التكنولوجية ، ودور الافراد . ونحن نفترض بأن كلا النوعين مترابطان فالتغير غالباً ما يحدث في ضوء تفاعل هذه العوامل مجتمعه .

أولاً: العوامل الخارجية

ويقصد بها تلك العوامل التي لا دخل للإنسان فيها ، والتي تحدث تغيراً تلقائياً ونشير هنا الى خمسة عوامل هي :

١-العوامل الفيزيائية

هناك علاقة بين الانسان والبيئة والتأثير متبادل . فإذا كان الانسان يؤثر في البيئة المحيطة . فإنها تؤثر فيه وتضفي عليه طابعها . وتحدث البيئة اثراً كبيراً في تطور الحياة الاجتماعية ونظمها ، فالناس في كل مكان عليهم ان ينظموا انماط حياتهم وفقاً لظروف الطقس وتقلباته . كما ان البيئة الفيزيائية هي التي تحدد اشكال النشاط الاقتصادي التي ينخرط فيها الناس ، زراعة ، ام رعيّاً ام تجارة . ولقد اتضح ذلك بجلاء في الحضارات القديمة ، فقد ظهرت ثقافات الجمع والالتقاط في المناطق الخصبة ، كما ظهر الرعي في المناطق الصحراوية القاحلة .

وفي ضوء ذلك يفترض ان تترك البيئة الفيزيائية تأثيراً بالغاً على مستوى التغير الاجتماعي وطبيعته في اي مجتمع .

ولا يعني ذلك بطبيعة الحال ان العوامل الفيزيائية هي العوامل الاساسية الوحيدة في احداث التغير ، فقد اثبت التاريخ ان بعض التغيرات في البيئة الفيزيائية يمكن ان تؤدي الى حدوث تغيرات اجتماعية قد تكون بعيدة المدى في بعض الحالات الاستثنائية كما حدث في الدول التي ظهر فيها البترول .

فبالرغم من البترول قد اكتشف من خلال جهود بشرية ، الا ان ارتباطه بالطبيعة (في وجوده في المناطق التي اكتشف فيها) قد اثار تأثيراً كبيراً على مسار التطور في المناطق التي اكتشف فيها لقد احدثت الظروف البيئية (الفيزيائية) في حالة اكتشاف البترول تغييراً تقدماً ملموساً ، ولكن ظروفاً بيئية اخرى قد تحدث العكس كما يحدث في حالة الكوارث الطبيعية كالزلازل او البراكين او الفيضانات او غيرها من الكوارث .

ان هذه التغيرات الطبيعية قد تؤدي الى زوال مجتمعات بأسرها ، وهكذا فإننا كما يتضح من هذين المثالين لا نميل الى تأكيد حتمية البيئة الفيزيائية فهي قد تؤدي للتغير لكنها ليست السبب او العامل الوحيد . فنحن نميل الى تأكيد دورها في ظروف معينه ، بل ان هذا الدور قد يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالجهد الانساني .

ونستطيع ان نحصر العوامل الفيزيائية التي قد تلعب دوراً في احداث التغير فيما يلي :-

- *المناخ { الحرارة ، الرطوبة ، الرياح ، الامطار } .
- *التبدلات الجيولوجية والجغرافية { التصحر } .
- *وجود الموارد الطبيعية { البترول ، الغابات ، المعادن او نفاذها } الطاقة الكامنة في المادة { الطاقة الذرية ، الطاقة الشمسية } .
- *الكوارث البيولوجية { الاوبئة والامراض } .
- *الكوارث الطبيعية { الفيضانات ، الزلازل ، البراكين ، الاعاصير } .
- *الموقع الجغرافي { القرب او البعد من مصادر الطاقة او الطرق العامة او البحار } .
- *تلوث البيئة { بفعل عوامل طبيعية او صناعية } .

٢-العوامل الديموغرافية

يقصد بالعوامل الديموغرافية حجم السكان ومعدلات نموهم وهجرتهم وخصوبتهم الى غير ذلك من العوامل الديموغرافية الاخرى . والملاحظ ان حجم السكان على الكرة الارضية في تزايد مستمر ، فقد تزايد حجم السكان في المدة من عام ١٨٥٠ الى ١٩٥٠ من ١٢٠٠ مليون نسمة الى ٢٥٠٠ مليون نسمة . اي ان حجم السكان قد تضاعف تقريباً خلال مائة عام .

كما تزايد من عام ١٩٥٠ الى عام ١٩٨٠ من ٢٥٠٠ مليون نسمة الى ٥٠٠٠ مليون نسمة اي تضاعف تقريباً خلال ثلاثين عاماً . وتختلف معدلات الزيادة السكانية من بلد الى اخر ، فهي كبيرة في البلدان النامية مقارنة بالبلدان الصناعية كما تزداد هذه المعدلات بين سكان المدن اكثر منها بين سكان الريف

وترتبط عملية النمو السكاني بعلميتي التحضر والتصنيع ، فقد تزايد سكان الكرة الارضية بشكل سريع بعد الثورة الصناعية والتي صاحبها بالضرورة ثورة حضرية .

ولا يرتبط هذا التزايد بالثورة الصناعية او الحضرية في حد ذاتها بل انه يرجع ايضاً الى التقدم في المستويات الصحية ، الامر الذي ادى الى التقليل من معدلات الوفاة .

فقد امكن التغلب على الكثير من الامراض والابوئة بينما ظلت معدلات المواليد ثابتة وان لم تكن قد ارتفعت في بعض البلدان . ساعد ذلك في حدوث طفرة سكانية على المستوى العالمي .

كان نصيب الدول النامية منها كبيراً . ينظر البعض الى النمو السكاني باعتباره وسيلة هامة في احداث التغيير الاجتماعي خاصة في ضوء النظرة التي تربط بين نمو السكان وتوفير القوى العاملة المولدة للثروة .

وفي هذه الحالة ينظر الى العنصر البشري بوصفه عنصراً اساسياً من عناصر الانتاج .

وتتقابل وجهة النظر هذه مع وجهة النظر النابعة من نظرية مالتوس والتي ترى في الانفجار السكاني نذير خطر . فهي تنظر الى الزيادة السكانية نظرة تشاؤمية طالما أنه يصاحبها نمو في حجم الانتاج او في عناصر الغذاء اللازمة لهؤلاء السكان

ويفسر ذلك عندهم بقانون الغلة المتناقصة الذي يفترض وجود حد لقدرة الأرض على انتاج الغذاء .

بهذا يكون النمو السكاني الهائل عنصراً مدمراً للتقدم وباعثاً لأشكال من التغيير الاجتماعي غير المرغوب فيها . وبصرف النظر عن مدى صحة اي من وجهتي النظر ، فإن الوقائع

تؤكد أن الزيادة السكانية - خاصة في دول العالم الثالث- تؤدي الى خلق مشكلات كبيرة ، فهي ترهق الاقتصاد وتسهم في التقليل من نصيب الفرد في الدخل القومي ، وتؤدي الى اكتظاظ المدن بسكان عاطلين عن العمل .

وينقلنا ذلك مباشرة للإشارة الى دور الهجرة ، كمتغير ديموغرافي ، في التغيير الاجتماعي فالتحركات السكانية - سواء كانت قسرية او عفوية او مقصودة- تحدث تغيرات هائلة في الاماكن التي ينزح منها السكان وفي ذلك بعض الآثار السلبية والايجابية .

وقد أكدت دراسات الهجرة أن نزوح السكان من مجتمع معين يفضي الى خلل سكاني يؤثر على أشكال النشاط الاقتصادي القائمة .

وأن قدوم جماعات كبيرة من المهاجرين الى مكان ما يؤدي الى ظهور مشكلات لا حصر لها داخل المدينة تتصل بعلاقة هؤلاء المهاجرين بسكان المدينة من ناحية ،وبطبيعة حياتهم ونوعية هذه الحياة من ناحية أخرى

٣-العوامل الثقافية

تعد العوامل الثقافية من العوامل المؤثرة في التغيير الاجتماعي خاصة ونحن في القرن الحادي والعشرين ،حيث تعمل وسائل الاتصال في اغلب بلدان العلم على نشر الثقافات

والمجتمعات التي تقع على مفترق طرق كانت ومازالت دائماً مراكز للتغيير

فمعظم السمات الثقافية الجديدة تنتقل من خلال الانتشار وبالتالي تعتبر المجتمعات الوثيقة الاتصال بغيرها من المجتمعات، هي أكثر عرضة للتغيير السريع.

الاتصال الثقافي عملية تسهم في احداث تغير اجتماعي واسع النطاق خاصة في الثقافات المستقبلية يظهر تأثير هذا الاتصال في الافكار والمعتقدات السياسية والدينية احياناً واساليب الحياة والتكنولوجيا وكافة عناصر الثقافة

يؤثر في التغيير عوامل مثل عمق الاتصال ،ودرجة مقاومة الثقافة التقليدية، ودور النظم السياسية في نشر الثقافة المسيطرة المقبولة من المجتمع ومدى تعدد قنوات الاتصال

ويؤدي الاتصال بين المجتمعات دوراً بالغ الأهمية في تنشيط العمليات الاجتماعية وبالتالي يضيف بعداً دينامياً على البناء الاجتماعي القائم فالبناء الاجتماعي لا شك يتأثر بالأفكار المستحدثة التي ترد اليه من الخارج ،وتدفعه الى وقفة تأمل ليتخذ بعدها قراره بالقبول او الرفض

وتزداد قيمة هذا العامل في احداث التغيير الاجتماعي عندما نعرف أن تطور الجماعات الانسانية المنعزلة او شبه المنعزلة في كافة الجوانب:-

في تطوير انظمة التكيف مع البيئة والواقع الاجتماعي وفي رفع المستويات الاجتماعية والاقتصادية والنهوض بها وغيره ، لا يتأتى الا بإعادة الاتصال بين تلك المجتمعات وبين المجتمعات التي قطعت شوطاً في هذا الجانب

الاتصال ببساطة هو العملية التي تنتقل بواسطتها الرسالة او الفكرة او الاختراع من المرسل (المصدر)حتى تصل المستقبل عبر قنوات اتصال معينة الى الفرد المستقبل وعلى الرغم من أن الاتصال Communication والتغيير الاجتماعي ليسا مترادفين ،الا أن هذا الاتصال هو العنصر المهم والفعال خلال عملية التغيير الاجتماعي وبالتالي فإن مفهوم التغيير الاجتماعي يتضمن النتائج الفردية والمجتمعية التي تنجم عن تبني ابتكار جديد او حتى الاعتراض عليه او رفضه

وتناول موضوع التغيير الاجتماعي يتطلب التركيز على البناء والوظيفة وما يطرأ عليهما من تحول مثال للتغيير عن طريق العوامل الثقافية التغيير الذي يحدث بواسطة الشباب

قدم كارل مانهايم مفهوم جديد في عملية التغيير الاجتماعي عند فئة الشباب وهم قطاع من قطاعات البناء الاجتماعي هو مفهوم الاحتكاك الخصب

شرحه بأنه علاقة متغيرة في النظر الى الموضوع، تتضمن النظرة الجديدة في تمثيل وتطوير واستخدام البدائل الثقافية

ويترتب على هذا اللون من الاحتكاك أن يغير الشباب من طرق الحياة السائدة ويبتكروا البدائل الثقافية الجديدة بدلاً من الانصياع للثقافة التي تملئها عليهم التزامات العصر وبذلك يحدث التغيير الاجتماعي والثقافي

وفي ضوء هذه النظرة الجديدة للشباب نلاحظ انهم لم يبتكروا بدائل ثقافية وانما اوجدوا صوراً وأشكالاً ثقافية جديدة أيضاً .

وغاية القول ان الاتصال هو عملية حيوية لا بد منها لإحداث التغيير الاجتماعي ، وعلى ذلك يحسن الإشارة الى ان طبيعة هذا التغيير الناجم عن انتشار الافكار الجديدة تتوقف على النسق الاجتماعي نفسه ، وتتمثل مراحل التغيير في :

أ) الاختراع Invention وهي مرحلة خلق الافكار الجديدة وتطويرها.

ب) الانتشار Diffusion وهي مرحلة وصول الافكار الى اعضاء النسق الاجتماعي .

ج) النتائج Results وهي التغييرات التي تنجم عن استخدام الفكرة الجديدة او رفضها .

٤- عوامل التحديث

يشير هذا المفهوم الى نموذج محدد للتغيير يظهر في المجتمع ، وان التحديث عملية معقدة تستهدف احداث التغييرات في جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية والايديولوجية .

وبالتالي حتى يحدث التحديث لا بد من وجود اتصال ، عن طريق وسائل الاتصال والاحتكاك بين الثقافات والمجتمعات المختلفة .

والملاحظ في العصر الحديث ان قادة الدول يقدمون الخطط والسياسات من اجل تغيير مجتمعاتهم وتحقيق التحديث .

ولا يعتبر التصنيع دائماً العامل الحاسم في عملية التحديث .

فبعض الدول الافريقية والاسيوية بدأت عملية التحديث بدون اللجوء للتصنيع .

والتحديث من الضروري ان يرتبط بثقافة المجتمع، فهناك نمط مشوه من التحديث، هو الذي يفصل المجتمع عن جذوره

وترائه تحت حجة انها تكوينات تنتمي الى البناء التقليدي ، ومن ثم فالتحديث الحقيقي ينبغي ان يركز على كيفية تحديث هذه الجذور وهذا التراث ، حتى لا ينطلق المجتمع بلا هوية ومن ثم يسقط في اطار التبعية .

ويلعب التحديث دوراً هاماً في عملية التنمية التي تتطلب تغييرات في التزامات الافراد الاجتماعية والاقتصادية والسيكولوجية . فالتنمية والتحديث يسيران مع بعضهما في كثير من اجزاء العالم .

بهذا يتضح التحديث هو احد عوامل التغيير الاجتماعي الهامة ، وبواسطته ينتقل المجتمع من مجتمع تقليدي الى مجتمع حديث .

منه اشكال عديدة كالتحديث الزراعي والصناعي والاجتماعي ويتطلب التحديث تبني قيم جديدة لم تكن موجودة سابقاً لكن بحيث لا تتناقض مع القيم الاصلية للمجتمع .

٥-العوامل الاقتصادية

يقصد بالعوامل الاقتصادية ، شكل الانتاج والتوزيع والاستهلاك ونظام الملكية السائدة في المجتمع .وتلعب تلك العوامل دوراً هاماً في احداث ظاهرة التغير الاجتماعي .

فمثلاً عندما يتغير نظام الملكية في مجتمع معين تصحبه تأثيرات عميقة وواضحة في الانساق الاجتماعية الاخرى داخل البناء الاجتماعي .لذلك التصنيع يحدث تغيراً هائلاً ليس فقط في الثروة والدخل القومي لكن ايضاً في عقلية الانسان من حيث قيمة الوقت والثقة بالنفس .

وترتبط العوامل الاقتصادية بعوامل اخرى كالسكان والبيئة والتكنولوجيا . وقد يكون للعوامل الاقتصادية السبق في التعجيل بسرعة التغير . لكنه ليس العامل الوحيد المسبب للتغير .

ثانياً : العوامل الداخلية

يقصد بها العوامل التي تنبع من داخل المجتمع ذاته والتي لها قدر من الاستغلال النسبي في الطريقة التي تؤثر بها على مجرى التغير الاجتماعي ،منها **العوامل :-**

١-النظام السياسي

ظهر دور العامل السياسي بعد ظهور النظم السياسية المنفصلة عن المجتمع ، بعد ظهور مفهوم الدولة . ولقد اصبحت هذه النظم هي التي تشرع لمجتمع وترسم السياسات لتنظيم عملية التغير الاجتماعي من خلال وضع الاستراتيجيات التي تستهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الاستقرار والامن .

٢-العوامل التكنولوجية

للتقدم التكنولوجي اثر كبير على المجتمعات ، فالسيارة والمذياع كان لهما الاثر البالغ على المجتمعات ، حتى ان العلماء الاجتماعيين يخشون من رد فعل العوامل التكنولوجية على احداث تغيرات تهدد المجتمعات بمشكلات اجتماعية خطيرة كالجريمة والتشرد واهتزاز القيم والاخلاق . وهذا قد يكون واقع المجتمعات المعاصرة اذا لم تنتبه تلك المجتمعات لإحداث تغييرات مقصودة لمواجهة ما تسببه التغيرات التكنولوجية .

وهنا تظهر اهمية التخطيط الاجتماعي وطريقة تنظيم المجتمع لإحداث تغييرات اجتماعية ملائمة تعين على منع ظهور المشكلات الاجتماعية التي عانت منها اوربا بسبب الثورة الصناعية .

كما ان الاختراعات الحديثة ادت الى زيادة الاتصالات بين الشعوب ، وادى ذلك الى احتمال حدوث تغييرات اجتماعية . فلم يعد من الممكن ان يفصل مجتمع عن اخر مما يعني ان اي تغييرات تحدث في مجتمع سيكون لها صدى واثر في المجتمعات الاخرى .

وقد اعتبر وليم اجبرن التكنولوجيا من العوامل الاساسية للتغير الاجتماعي وفي التخلف الثقافي ايضاً .

كذلك يرى شنيدر ان معظم التغيرات الاجتماعية تنتج عن التغيرات التكنولوجية وانه باستمرار التغير التكنولوجي يستمر التغير الاجتماعي . وان اي اختراع جديد قد يحطم الاساسي الاقتصادي للمدينة ويؤدي لانشاء مدن جديدة في اماكن اخرى ويؤخر فرص عمل اكثر . والتغير التكنولوجي ينتج اضطراباً مستمراً في المجتمع وذلك بتغيير مراكز العمل التي قد تؤدي لتوزيع جغرافي جديد وتغيير حياة الافراد .

لو يبري يرى ان التكنولوجيا لا يمكن ان تعمل وحدها بدون عامل التنظيم والفكر والعوامل التي تؤدي للتغير في معظمها خارجة عن التركيب التكنولوجي . بل هي مكون اساسي في الافكار الرئيسية التي تنبثق عنها انظمة تنظيم العلاقات بين الافراد والجماعات .

٣-العوامل الفكرية والفلسفة

يرى ماكس فيبر ان للعوامل الفكرية أثراً كبيراً في التغير الاجتماعي . فالتغيرات الاقتصادية في نظره وما ينشأ عنها من تغيرات اجتماعية انما تنشأ من تغيرات ثقافية .

وقد ارجع ظهور النظام الرأسمالي في اوروبا الى الاسلوب الاخلاقي عند اتباع المذهب البروتستانتي، الذين عرفوا بالمثابرة والاجتهاد والسعي لكسب الرزق والتوسع في التجارة والاقتصاد في الانفاق . وقد ارجع اوجست كونت التغير الاجتماعي للعوامل الفكرية في نظريته عن المراحل الثلاثة .

الأسئلة التي تتعلق بكيفية حدوث التغير واتجاهه وسرعته تتطلب وصفاً تاريخياً، كما يتوفر لدينا في البيانات المختلفة عن التغيرات السكانية وتقسيم العمل في المجتمعات الصناعية، وكذلك عن التغيرات التي طرأت على الطابع العام للأسرة الغربية الحديثة

ويعتبر «ويليام أوجبرن» من أوائل الذين درسوا هذه الظاهرة بطريقة علمية منظمة ،خاصة في مجال الاختراعات التكنولوجية كما ركز على التباين الموجود بين معدلات التغير في قطاعات مختلفة من الحياة الاجتماعية

وافترض مفهوم الهوة الثقافية Cultural Lag ، وهو عدم التناغم الواضح بين النمو التكنولوجي السريع وبين التحول البطيء في النظم العائلية والسياسية وغيرها من النظم وقد سارت الدراسات حول هذا الموضوع في خطين **أولهما** الدراسات السوسيولوجية للتغيرات في البناء الاجتماعي والثقافة الناتجة عن التصنيع، وعدم التناغم البنائي في المرحلة الانتقالية **ثانيهما** الدراسات النفسية لتكيف الأفراد مع المتغيرات الاجتماعية السريعة

وقد قدم «موريس جنز بيرج» في مقال له عدد من العوامل التي استشهد بها كتاب مختلفون لتفسير التغير الاجتماعي وهي:-

#الرغبات والقرارات الواعية للأفراد متمثلة في نمو نسق الأسرة الصغيرة

#أفعال الفرد المتأثرة بالظروف المتغيرة مثلاً انهيار نظام اقتصادي وقيام نظام آخر

#التغيرات والتوترات البنائية مثلاً التناقض بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج

#المؤثرات الخارجية كالاتصال الثقافي والغزو الثقافي

#الأفراد المتميزون أو الجماعات المتميزة

#التقاء أو انتظام عناصر من مصادر مختلفة عند نقطة معينة كما يحدث في الثورات مثلاً

#الأحداث العنيفة حربية أو مرضية

#ظهور هدف مشترك

أخيراً يمكن أن نقول أن كل المجتمعات تتميز بظاهرتي الاستمرار والتغير

العوامل التي تدعم الاستمرار هي وسائل الضبط الاجتماعي خاصة التعليم الرسمي وغير الرسمي ، أما العوامل التي تدعم التغير فهي كثيرة أهمها نمو المعرفة وحدث الصراع الاجتماعي

أسئلة المحاضرة..

السؤال الأول:

تحدثي / تحدث بالتفصيل عن تأثير العوامل الثقافية في التغير الاجتماعي.

السؤال الثاني:

(اعتبر وليم أوجبرن التكنولوجيا من العوامل الأساسية للتغير الاجتماعي وفي التخلف الثقافي أيضاً) اشرحي / اشرح العبارة السابقة في ضوء دراستك لعوامل التغير الاجتماعي؟؟

انتهت المحاضرة..

بنت الشرقية ١٩..

المحاضرة الثالثة : مراحل وخصائص التغيير الاجتماعي

أولاً : مراحل التغيير الاجتماعي

تميل نواحي التفاعلات اليومية في معظم المواقف الاجتماعية الى أن تصبح نمطية متوافقة مع المظاهر العامة للبيئة الاجتماعية، والسماة النفسية للأفراد

كما أن التجديدات الأساسية التي تتم في اطار الحياة الاجتماعية والثقافية على اعلى مستوى من درجات الاجتماع الانساني تصيب النمط بالاضطراب .

كما تصيب توافقه مع الجوانب الأخرى المتوافقة معها سابقاً في وحدة بنائية ووظيفية متكاملة بالاضطراب وهذا الاضطراب في حد ذاته عبارة عن اختلال في توازن النظام ، مما يجعله غير قادر على تأدية وظائفه

ولهذا فإنه يؤدي الى سلسلة من التغيرات التوافقية، وهي تغيرات تحدث استجابة لتغير في أحد العوامل الأساسية وقد تؤدي هذه التغيرات من جانبها الى تغيرات في المواقف الاجتماعية المرتبطة بها

وهناك من المفكرين من يرى بأن أي موقف اجتماعي يكون نتيجة لأربعة عوامل أساسية في كل تغير اجتماعي وهي:-

١-البيئة الطبيعية

٢-الجماعات الانسانية

٣-الثقافة السائدة

٤-المظاهر البيولوجية والسيكولوجية للأفراد

لذلك فإن أي تغير في عامل أو أكثر من هذه العوامل ،يستدعي تغيرات توافقية في الانساق المرتبطة بالسلوك الاجتماعي فالتغير الحادث لا يحدده عامل واحد، وانما يتم بمساعدة عوامل أخرى،وتكون عملية الفصل بين العوامل من باب الفرضية من أجل التحليل والدراسة ويرى " هربرت ليونيرجر" أن هناك سلسلة من المراحل يمر بها الفرد قبل أن يأخذ بنمط جديد وهي :-

١-مرحلة الإحساس وتتمثل في أول سماع أو معرفة بالموضوع الجديد

٢-مرحلة الاهتمام وهي مرحلة تجميع المعلومات حول الموضوع الجديد ، بغرض تحديد درجة فائدته

٣-مرحلة التقييم وهي مرحلة اختبار المعلومات عن الموضوع الجديد ، وتفسيرها وفق الظروف السائدة ، ودراسة مدى ملائمتها من اجل الأخذ بها

٤-مرحلة المحاولة وهي مرحلة اختبار الفكرة ودراسة كيفية تطبيقها

٥-مرحلة التبنى وهي مرحلة التسليم بالموضوع الجديد واعتماده لياخذ مكانه في النمط السائد

إن هذه المراحل الخمس السابقة لا تأتي دائماً مرتبه ،انما قد يطرأ عليها تغيير بإضافة عناصر جديدة ، أو حذف بعضها ، وقد تتداخل بعض المراحل مع الأخرى

ويرى عاطف غيث أنه يمكن ملاحظة أربع مراحل في العملية الاضطرادية للتغير بوجه عام :-

١-تنتشر سمة أو عنصر جديد خلال النسق من مركز الاصل سواء كانت هذه السمة او العنصر الجديد اختراعاً داخل الثقافة الواحدة ام استعارة من ثقافة اخرى نتيجة لعملية الانتشار.

وتتداخل عوامل عديدة في التأثير على معدل الانتشار ،مثال انتقال العائلة الريفية الى المدينة التي تختلف في ثقافتها عن القرية ،الأمر الذي يؤدي بالعائلة الريفية الى الاطلاع على بعض السمات الثقافية الجديدة ،التي ستأخذ مكان بعض السمات للثقافة الريفية لدى تلك العائلة . ويعتمد ذلك على مدى قوة تأثير السمات الجديدة وعلى مدى تقبلها

٢- تحدث قلقلة لدى السمات القديمة من قبل السمة الجديدة ،أي يحدث صراع من أجل البقاء

وقد تكمل أو تنتمي السمات الاخرى الكائنة للنسق الثقافي ،لأنها تعمل على مراجعة كفاءة الوظائف القائمة لعناصر النسق .

وفي حالة العائلة الريفية ،قد تدعم العناصر الجديدة العناصر القديمة إذا ارتبطت بوظيفة من الوظائف المهمة لتلك العائلة

ويلاحظ أن العنصر الجديد يبدأ يأخذ مكانه بجانب عنصر قديم ،إذا أدى العنصر الجديد وظيفة ملحوظة ،الى أن يتغير بعد حين

٣-يثير انتشار العناصر الجديدة تغيرات توافقية في السمات المتصلة بها، وقد يعاد تنظيم مظاهر الثقافة القائمة أحياناً لتتمكن من مواجهته ،أو امتصاص هذه السمة الجديدة .

٤- يأخذ العنصر الجديد مكانة في النسق الثقافي ، ما لم يتعرض الى قلقلة في حال دخول تجديديات اخرى ، تضاف اليه في فترات تطول او تقصر ،

مثال استعمال أدوات معينة مستعارة من المدينة في حالة العائلة الريفية ، وحينما يكثر دخول ادوات جديدة فإن ذلك يؤدي الى قلقلة الادوات السابقة لعدم استعمالها استعمالاً كافياً ، وحتى يتم الاخذ بالعنصر الجديد ويتوافق مع عناصر سابقة علمية ، يقتضي استمرار استعماله مدة معقولة من الزمن لتكون كافية لاستيعابه على ان لا يأتي ما يناقضه ؛ والا فإن ذلك سيؤدي الى قلقلة في النسق .

ويرى جورج مردوك ان الاختراعات هي اساس التغير الثقافي بوجه عام، فحينما تخترع فكرة او آلة ما ، فتنقل من الشخص المخترع ، وتسري عند افراد مجتمعه ، وتبدأ التغيرات التوافقية بعد ذلك ويستغرق ذلك وقتاً من الزمن ، ولن يؤخذ بالاختراع الجديد ، حتى يثبت كفاءته ، وبعد ان يمر بمراحل معينة .

وهناك من يرى ان للنمط المتغير اربع خصائص هي :

الشكل : الذي يمكن أن يلاحظ ويدرس فيه ومن خلاله التغير

المعنى : أي ان له ارتباطات ذاتية وعاطفية في الثقافة نفسها

الاستعمال : ان يكون استعمال النمط الثقافي يمكن ملاحظته من الخارج

الوظيفة : ان يؤدي عملا ، ويكون مترابطاً مع الأجزاء ويستدل على ذلك من خلال الإطار العام .

ولذلك فان عملية التغير تتضمن تلك الخصائص ، وتعتمد عملية القبول على مدى التكلفة ، ففي حالة عدم توفر الامكانية اللازمة للاخذ به ، فلن تتم عملية القبول

فعلى سبيل المثال : تتمنى المجتمعات النامية الاخذ بوسائل التكنولوجيا المتقدمة وما يقدها عن ذلك الا عدم توفر الاموال اللازمة لشرائها . كما ان عملية القبول ترتبط بمدى تعقد وتجرد الموضوع الجديد ، فكلما كان معقداً ومجرداً كان قبوله صعباً . ويلاقي مقاومة كبيرة

ويرى تالكوت بارسونز ان القبول للعنصر الجديد يكون اسرع في حالة انخفاض التكلفة ، والجهد ، وفيه رضى واشباع للحاجات .

ويمكن ان يقال بصفة عامة ان القبول يتم ، اذا كان المجتمع المستقبل واقعاً تحت حوافز لم تشبع إشباعاً مرضياً ، واذا كانت العناصر الجديدة قد قدمت بطريقة مناسبة بحيث يسهل فهمها وتطبيقها ، وتوفر الفائدة الكبيرة فيها ، ولم تتعارض مع القيم السائدة في المجتمع .

يختلف التغير الاجتماعي والثقافي عموماً باختلاف المجتمعات مكاناً وزماناً ، وكما تبين سابقاً ، فان ذلك يعود في الاساس الى اختلاف الثقافة بين المجتمعات ، فالمجتمعات الزراعية تكون التغيرات فيها مختلفة عن المجتمعات الرأسمالية ، وهي بدورها مختلفة عن المجتمعات الاشتراكية كما ان التغيرات في المجتمع الواحد لا تكون على مستوى واتجاه واحد ، لان المجتمع يضم بيئات مختلفة ، طبيعية واجتماعية ، من بدوية وقروية وحضرية

، ولذلك تكون سرعة التغير ومجالاته مختلفة ايضاً . كما ان التغيرات في المجتمع الواحد لا تكون على مستوى واتجاه واحد ، لان المجتمع يضم بيئات مختلفة ، طبيعية واجتماعية ، من بدوية وقروية وحضرية ، ولذلك تكون سرعة التغير ومجالاته مختلفة ايضاً .

ان اختلاف الحياة الريفية عن الحياة الحضرية يكشف عن مدى اختلاف التغير بينهما . ويبدو الاختلاف في عدة مظاهر أهمها :

١- العزلة النسبية في الحياة الريفية ، خاصة عزلة العائلة التي من مهامها اشباع حاجات أفرادها الاقتصادية والاجتماعية . ومن المعروف ان العائلة تضم مجموعة من الاسر التي تتميز بالعمل الجماعي والانتاج المشترك ، وسيطرة العادات والتقاليد على سلوك أفرادها بشكل واسع الامر الذي يؤدي الى صعوبة التغير بوجه عام .

اما في الحياة الحضرية فإن حياة الاسرة فيها أكثر تعقيداً في العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وهي تستدعي توافقاً في هذه العلاقات ، مما يؤدي بالتالي الى سرعة التغير في العديد من المجالات

فالتجمعات الحضرية تكون مراكز للتغير ، نتيجة للتفاعل المباشر بين افرادها ، اما في التجمعات القروية ، فإن التغير يضعف لبساطة مثل هذه التفاعلات بين الافراد فيها .

٢-بدائية تقسيم العمل والتخصص في المجتمع القروي ، ويشكل العمل الزراعي القيمة العليا لديه ، حيث يقوم التخصص في الغالب على اساس الجنس والسن ، ليتناسب والعمل المطلوب تحقيقه

اي ان طبيعة العمل الزراعي في القرية لا يستدعي التجديد ، وانما يتميز بالرتابه والثبات النسبي . ولذلك يكون التغيير ضعيفاً وفي مجال محدود .

اما في المجتمع الحضري فيكون تقسيم العمل واسعاً والتخصص متنوعاً ، الامر الذي يتطلب توسيع حجم السوق مع تنوع النشاط الاقتصادي ، ووجود مجالات عمل جديدة تفتقر اليها الحياة القروية ، ولهذا فان مجالات التغيير تكون عديدة ومتسعة ، ويبدو ذلك بوضوح في المجتمع الصناعي .

٣-عدم تنوع الوسائل التكنولوجية لدى المجتمع القروي ، حيث يكفي بوسائل بسيطة ومحدودة تفي بمتطلبات حياته ، كاستعمال المحراث الخشبي في الزراعة ، الذي مضى عليه الاف السنين ، وما زال قائماً دون ان يطرأ عليه تغيير يذكر ، كما ان القرويين لا يقبلون على استعمال الكماليات ، ولا تشكل جزءاً من سيكولوجيتهم أو حوافزهم الا بازياد تأثير المدينة فيهم ويؤدي تنوع التكنولوجيا واستعمالاتها في عالم المجتمع الحضري الى تراكمات ثقافية متعددة تعجل من عملية التغيير الاجتماعي في كافة المجالات . فالتكنولوجيا واستعمالاتها عامل أساسي من عوامل التغيير الاجتماعي .

٤-الثبات النسبي للبناء الاجتماعي في المجتمع القروي ، ويظهر ذلك في صعوبة الحراك الاجتماعي واستاتيكية القيم والعادات المتبعة ، الامر الذي يؤدي الى اعاقه عملية التغيير ، في حين ان المجتمع الحضري يتصف بديناميكية تغيير البناء الاجتماعي بشكل عام ، وبالتكيف السريع مع عملية التغيير .

وهناك ايضاً اختلافات جوهرية بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري من حيث شكل الاسرة في المجتمعين ، وحجمهما ، وعلاقتهما الداخلية والخارجية ، ونوع الوظائف التي تقوم بها كل منهما فالشكل السائد في الريف ، بوجه عام ، هو الاسرة الممتدة ،

وعلى النقيض من ذلك نجد الاسرة النواة هي الشكل السائد في المدينة الى حد كبير ، ويزداد عدد افراد الاسرة في الريف عنه في المدينة ، نتيجة ارتفاع نسبة المواليد في الريف للأسباب عديدة.

هذا من ناحية البناء والحجم في الاسرتين ، اما العلاقات الداخلية والخارجية فنجد ان الفردية ضعيفة في الاسرة الريفية ، لان شخصية الفرد تذوب في شخصية الاسرة ، نتيجة للضغوط القوية على الافراد ، وضعف الاتصال بالخارج مما ادى الى التماسك الشديد بين افراد الاسرة الريفية الامر الذي يصعب من عملية التغيير الاجتماعي فيها

وتبدو اهم الاختلافات بين الاسرة الريفية والاسرة الحضرية فيما يلي :

أولاً : من حيث البناء

*الاسرة الريفية ممتدة في اغلب الاحيان ، بينما الاسرة الحضرية فعلى العكس من ذلك

*تتميز العلاقات الداخلية في الاسرة الحضرية بالديمقراطية والمساواة والحرية والفردية أكثر من الاسرة الريفية

*الاسرة الريفية منعزلة عن العالم الخارجي ، ومكتفية ذاتياً، وبعكس الاسرة الحضرية

ثانياً : من حيث الوظيفة :

*توفر الاسرة الريفية اغلب احتياجاتها ذاتياً ، في حين ان الاسرة الحضرية تعتمد على المؤسسات الخارجية

*اختلاف الاسلوب بين الاسرتين في التنشئة الاجتماعية تبعاً لاختلاف درجة التعليم والمفاهيم والقيم وما الى ذلك

وبوجه عام ، فان التغير الاجتماعي يختلف من مجتمع حضري الى مجتمع قروي نتيجة للفروق السابقة ،

ولذلك يكون أوسع انتشاراً وعمقاً في المجتمع الحضري ، مع الاخذ بالاعتبار ان التغير في المجتمعات الحضرية ليس واحداً نتيجة لاختلاف الثقافة بينهما

ثانياً: خصائص التغير الاجتماعي

هناك بعض الخصائص التي تميز بها التغير الاجتماعي المعاصر وذلك حسب رأي ولبرت مور - ١٩٧٩ في دراسته حول التغير الاجتماعي ، من اهم هذه الخصائص

*السرعة هي السمة الغالبة على التغير الاجتماعي المعاصر .

*الترابط المتغير زماناً ومكاناً بحيث يتتابع حدوثه ولا يكون متقطعاً .

*النوع المخطط نتيجة لزيادة تدخل وتحكم الدول المعاصرة

*الوسائل التكنولوجية التي تكسب خبرات جديدة للفرد والمجتمع

واشار احمد زايد واعتماد علام في كتابهما : التغير الاجتماعي ، الى عدد من الخصائص التي تميز التغير الاجتماعي عن التغيرات الاخرى داخل المجتمع ومن أهمها:

١- أن تكون التغيرات ذات تأثيرات عامة ولمموسة سواء كانت تلك التغيرات على مستوى الحياة الشخصية لأفراد المجتمع ، أو من جراء الحوادث الاجتماعية التي تقع في مجرى حياتهم اليومية

٢- قد لا يسبق استكمال حدوث التغير الاعلان عنه أو إعلام الأفراد به لذلك يكون اتجاه رفض الافراد للتغير ومقاومتهم له أقوى من قبولهم له قد لا يسبق استكمال حدوث التغير الاعلان عنه أو إعلام الأفراد به لذلك يكون اتجاه رفض الافراد للتغير ومقاومتهم له أقوى من قبولهم له

٣- أن تتصف التغيرات بالاستمرار كما قد تتكامل فيما بينها داخل النسق الاجتماعي

٤- قد تبدأ التغيرات بطيئة ثم تتراكم بمرور الزمن الا أن المحصلة النهائية للتراكم تتصف بالراديكالية أو التغير المفاجئ مثلما تحدثه الثورات الاجتماعية والتقنية .ومن امثلة التغيرات البطيئة في بدايتها التحولات في مجال المعرفة واكتساب المهارات المختلفة

٥- قد يكون التغير الاجتماعي مخططاً او مبرمجاً وتشير هذه الخاصية الى تدخل النظم السياسية في احداث التغير الاجتماعي على مستوى المجتمع

٦-توافر امكانيات الحراك الاجتماعي وزيادة معدلاته

- ٧-انتشار المعايير العقلية والعلمية ونماذج التفكير المنطقي داخل الثقافة العامة للمجتمع
- ٨-سيادة نموذج للشخصية يتيح للأفراد أداء الاعمال التي يقومون بها في اطار نظام اجتماعي يتسم بخصائص معينة للنمو الذاتي ،المشاركة ،وسيادة المعايير العقلية

ثالثاً: أهمية التغير الاجتماعي

تؤكد النظرة الى جغرافية العالم وتاريخ بروز اهمية التغير الاجتماعي كظاهرة لا بد ان تصبح موضع اهتمام النظرية السوسولوجية المعاصرة ،

اذ توضح النظرة الى خريطة العالم سيادة فاعلية عمليتي التجانس والتباين اللتين تعدان اساس تفاعل التغير الاجتماعي في النسق الوظيفي

، فبسبب ظروف عديدة نجد ان سيادة نوع من التجانس الداخلي بين عدد من المجتمعات بالنظر الى تجمعات اخرى ، تولد نوعاً من التباين بينها وبين تلك التجمعات .

والنتيجة اننا نجد بين ايدينا تجمعات تؤكد على نوع من التجانس الداخلي الذي يتوازي وقدرة التباين الذي يسود العلاقة مع اي تجمع اخر .

ذلك كله يؤكد دوام التحول والتشكل بالنسبة للبناءات التي تخضع لهذه العمليات ، ويشهد بالتالي على دوام تفاعلات التغير ومدى لزوميتها للوجود الانساني .

بيد ان هناك من العوامل ما اكد اهمية قضية التغير الاجتماعي من وجهة نظر النظرية السوسولوجية المعاصرة نذكر منها ما يلي :

*ادى ظهور العلم ودوره كنسق اجتماعي وطرحه للعديد من التجديدات العلمية والتكنولوجية في بناء المجتمعات الصناعية المعاصرة ،

الى دوام تفاعلات التغير في بناء هذه المجتمعات ، ومن ثم انتشاره الى معظم ارجاء العالم كنمط ثقافي اكثر كفاءة(اقل تكلفة بالنسبة للإشباع الوظيفي لمتطلبات النسق)

*يضم العالم ثلاثة تجمعات نسقية أساسية ، وهي العالم الاول والثاني والثالث

فان هذه التجمعات تنفصل على اساس قدر التقدم الناتج عن قدر امتلاكها للمعرفة العقلانية والكفاءة التكنولوجية التي تيسر هذا التقدم وتنتجه ،

فإلى جانب اهمية التغيرات التنموية التي قد تخضع لها بلاد العالم الاول والثاني ، فإن بلاد العالم الثالث عادة ما تخضع لتغيرات جذرية تعمل على الغاء الهوية التي تفصل بينها وبين بلاد العالم الاول والثاني ،

ومن تحررها من قيود التبعية والاستغلال التي تمارسها المجتمعات المتقدمة ذلك يبرر اهمية التغير الاجتماعي كظاهرة معاصرة

إلا انه بالرغم من الأهمية البارزة لهذه الظاهرة فقد ثار خلاف بين النماذج النظرية حول مسائل تتعلق بطبيعة التغير الاجتماعي ، ثم مدى التغير ، ومصادره ، واثاره ، ثم طبيعة التفاعلات التي يثيرها فعل ورد فعل التغير ،

ولقد نشأت هذه المواقف الخلافية إما نتيجة لاختفاء المعرفة الامبيريقية المتعلقة بالتغير الاجتماعي ، وإما نتيجة لتعرض النموذج النظري لطراز معين من الواقع ثم عمم هذه الرؤية على واقع متباين، أو انطلاقاً من مواقف أيديولوجية معينة والادعاء بأنها تمثل مواقف علمية موضوعية .

انتهت المحاضرة ..

السؤال الأول:

(يرى عاطف غيث أنه يمكن ملاحظة أربع مراحل في العملية الاضطرادية للتغير بوجه عام)
اشرح / اشرح العبارة السابقة في ضوء دراستك لمرحل التغير الاجتماعي

السؤال الثاني:

تحديث / تحدث بالتفصيل عن الخصائص التي تميز بها التغير الاجتماعي المعاصر

انتهت المحاضرة ..

بنت الشرقية ١٩

المحاضرة الرابعة : عوائق التغيير الاجتماعي

أولاً: العوائق الاجتماعية

هناك عوائق اجتماعية عديدة تقف أمام التغيير الاجتماعي وتظهر بوضوح لدى المجتمعات التقليدية أكثر منها في المجتمعات الحديثة ، واهم العوائق الاجتماعية ما يلي :

١- الثقافة التقليدية :

*يرتبط التغيير الاجتماعي إلى حد كبير بثقافة المجتمع السائدة ، فالثقافة التقليدية القائمة على العادات والتقاليد ، والقيم بوجه عام لا تساعد على حدوث عملية التغيير الاجتماعي ببسر

*فالعادات والتقاليد التي تميل إلى الثبات وتقاوم التغيير وكل تجديد سواء أكان مادياً أم معنوياً ، وكلما سادت هذه الثقافة وانتشرت كانت المقاومة اشد وأقوى فالأيديولوجية المحافظة التي تتبنى فلسفة تقديس القديم على انه (ليس بالإمكان الإتيان بأفضل مما كان) ، تؤدي إلى مقاومة كل جديد

*وتسود مثل هذه المعتقدات خاصة عند كبار السن الذين عاشوا أوضاعاً مختلفة عن الأوضاع الحالية ، مما يؤدي إلى الجهل بالتجديد والتحديث عامة ، وقديماً قيل (من جهل شيئاً عاداه)

وقد بين وليان اوجبرن (١٩٥٧) أن النزعة المحافظة عند كبار السن والميل للمحافظة على القديم واستاتيكيته – ثبات – العادات والتقاليد كلها متغيرات تقاوم التجديد المادي والتغيير بوجه عام .

*وتظهر المقاومة بشكل أوسع ، حينما يتعلق التغيير بالقيم والمعتقدات التقليدية

في الهند مثلاً يعيش غالبية السكان في حالة سوء تغذية شديدة ، قد تصل إلى في بعض الأحيان إلى حد المجاعة ، ومع ذلك فان طائفة الهندوس يقدسون الأبقار ويحرمون ذبحها ، ويتركونها تتجول في الحقول والمزارع ، مع أن عددها يقدر بحوالي ٣٠٠ مليون بقرة

وقد حاول الزعيم نهرو Nihro إقناع تلك الطائفة بالمنطق والبرهان بخطأ هذا المعتقد ، ومع ذلك فليس من مجيب ، كما وانه ليس من المحتمل ظهور اتجاه تربية الماشية من أجل الغذاء او انه سيكون مقبولاً عندهم في المستقبل القريب ، ما دامت التغذية على لحم البقر تخالف معتقدات الهندوس الحالية

وقد استغل المستعمرون الانجليز هذا المعتقد فكانوا يذبحون البقر ليلاً ويلقونها في أحياء الهندوس مدعين أن المسلمين هم الذين قاموا بذبحها ، وذلك من أجل الإيقاع بين الطائفتين الهندوسية والمسلمة

أن سيادة مثل هذه المعتقدات القديمة لدى الطوائف تحول دون أحداث عملية التغيير والتقدم الاجتماعي عموماً .

#وفي بعض المجتمعات العربية هناك اختلاف في النظرة إلى القيم السائدة فقد بين محمد الرميحي أن اختلاف النظرة إلى القيم في الكويت بين المواطنين من شأنها أن تعيق عملية التغيير والتنمية الاجتماعية عموماً

وقد ذكر أن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، قد قامت ببحث استطلاعي لقياس اتجاهات مقدمي الطلبات للحصول على قسائم وقروض حول مدى رغبتهم في سكن الشقق عام ١٩٦٧ *وبلغ عدد الحالات التي بحثت (٦٧٢) حالة من (١٥١٧) طلباً تقدم أصحابها للحصول على قسائم وقروض في الفترة ما بين ١٩٦٢-١٩٦٧ ، أي أن النسبة قد شملت (٦٢%) ، *وقد شمل البحث مقدمي الطلبات من العاملين في القطاع الحكومي (٩٢,٢٣%) ، والقطاع الأهلي (٧,٧%) وتركز المبحوثون في (٢٢) جهة حكومية من وزارات الداخلية والدفاع والتربية والصحة.

*أي أن العينة كانت على مستوى لا بأس به من التعليم فكانت النتيجة العامة للبحث أن (٩٥,٥%) من العينة رفضوا سكنى الشقق وكانت أكبر نسبة للرافضين (٦٧,٧%) بسبب العادات والتقاليد ، أي القيم السائدة في المجتمع

لهذا فإن القيم الاجتماعية تفرض نمطاً معيناً من الإسكان ، وهذا المثل يمكن أن ينطبق على الأقطار العربية كافة ، الأمر الذي يؤدي بنا إلى القول : أن هناك قيماً اجتماعية معيقة لعملية التغير الاجتماعي.

كما أن المحافظة على البناء الأسري المتعلق بالأسرة الممتدة من شأنه أن يعيق عملية التغير الاجتماعي ، بعكس بناء الأسرة الصغيرة (الأسرة النووية)

#وفي دراسة عن العلاقات الاجتماعية في بعض الأسر الأردنية قام بها مجد الدين خيرى على عينة مؤلفة من (٢٧٤) أسرة نووية تسكن في مختلف مناطق عمان السكنية .

توصل إلى أن صغر حجم الأسرة يؤدي إلى العمل على استمرار التقدم المهني والى اكتساب أنماط سلوكية واتجاهات جديدة

وان من شأن التنظيم البيروقراطي وانتشاره يؤدي إلى تكون الأسر النووية ، أي أن عملية التغير ترتبط إلى حد بعيد من هذه الناحية بتكون الأسرة الصغيرة ، وهو نظام اجتماعي سائد في المجتمعات الصناعية المتقدمة .

#كما أن تعطيل دور المرأة في المجتمع من شأنه أن يعيق عملية التغير الاجتماعي ففي المجتمعات ذات الثقافة التقليدية ترتفع نسبة الأمية لدى النساء ، حيث تصل إلى أكثر من (٩٠%) الأمر الذي يحد من فاعلية المرأة وتمهيشها في عملية التنمية الاجتماعية

ومن الجدير بالذكر أن بعض المفكرين المتأثرين بالفكر الغربي يعتقدون أن المرأة في المجتمعات العربية من الفئات المضطهدة بالإضافة إلى فئة الأطفال والفقراء على حد تعبير هشام الشرابي ويمكن أن نتطرق لبعض أنواع العوامل الاجتماعية التي تعيق التغير في الاتي:-

١- طبيعة البناء الطبقي

لطبيعة البناء الطبقي في المجتمع اثر في قبول أو رفض التغير الاجتماعي، فالنظام الصارم للطبقات الاجتماعية يعيق عملية التغير الاجتماعي لان أنماط التفاعل فيها تكون محدودة نتيجة للانغلاق الطبقي

فالنظام الطبقي المغلق يحد من درجة التغير ، كما هو في الهند والباكستان حيث أن النظام الطائفي يحدد نوع المهنة التي تكون مفروضة على فئات معينة في المجتمع

نظام الطبقات في الهند Caste يحدد المهن التي يجب أن يتبعها أفرادها ، وتنتقل بفعل عامل الوراثة وليس بموجب الكفاءة

ويكون الميل نحو تعزيز الطرق القديمة التقليدية والالتزام بها ، أي أن التماسك الطبقي يحد من عملية التنقل الاجتماعي الذي يكاد يعم في المجتمعات النامية اليوم .

٢- الميل للمحافظة على الامتيازات

تظهر المقاومة للتغيير من قبل الأفراد الذين يخشون على زوال مصالحهم

تلك المصالح التي قد تكون في المكانة الاجتماعية، أو الامتيازات الاقتصادية، أو الاجتماعية أو غير ذلك لهذا حينما يشعر أولئك الأفراد بان امتيازاتهم مهددة بالزوال نتيجة للتجديد ، سرعان ما تقوم المعارضة

وأمثله ذلك عديدة في المجتمعات فالطبقة الرأسمالية تحاول أن تبقى على علاقة الإنتاج دون تغيير ، الأمر الذي يجعلها تقف معارضة لكل تغيير إيجابي للطبقة العاملة في مجال علاقات الإنتاج التي تتغير بتغير وسائل الإنتاج

والأمر نفسه يحدث من قبل الطبقة العاملة نحو تحقيق المزيد من الامتيازات للطبقة الرأسمالية ، حيث تبدى الطبقة العاملة معارضة شديدة.

٣- مقاومة التغيير

وتتعدد أشكال المقاومة بتعدد التغييرات التي تحدث في كافة أنحاء المجتمع ، فقد تقاوم الأحزاب السياسية ، في مجتمع إنشاء أحزاب جديدة حتى لا ينقص عدد المنتسبين إليها ، وحتى لا تفرق أصوات الناخبين أثناء عملية الانتخاب

كما أن الأطباء مثلاً يقاومون أي تغيير في تخفيض أجورهم لصالح المرضى

وقد تقوم الجماعات المتضررة من عملية التغيير بنشر الإشاعات- غير الحقيقة- ضد التغييرات المقترحة

وتظهر المقاومة في مجال استعمال الآلات الحديثة ، حيث قام بتحطيم الآلات في بداية الثورة الصناعية، حينما أخذت الإله البخارية تحل مكان الإله اليدوية ، الأمر الذي أدى ، في البداية إلى الاستغناء عن كثير من العمال في مصانع بريطانيا، لهذا قاوم العمال عملية التحديث الصناعي.

وقد قام (الدقس) بالإشراف على دراسة ميدانية في شركة الصناعات الحديدية والميكانيكية – سيمكو Simco – بمدينة قسنطينة بالجزائر ، في مجال التغيير الاجتماعي للعمال في المصنع ، عام ١٩٧٨ على عينة تضم (١٠٠) عامل

وقد دلت النتائج أن عمال المؤسسة ابدوا معارضة واضحة (٧٩%) نحو المسيرين الإداريين ، بسبب أن الإدارة تباطأت في تطبيق التسيير الاشتراكي للمؤسسات الذي يتضمن حقوقاً عديدة لصالح العمال المشاركين في العملية الإنتاجية ، وذلك لحدثة تلك الإدارة ، الأمر الذي اثر تأثيراً واضحاً في الحد من طموحات العمال في التغيير نحو الأفضل .

وتظهر المقاومة بوضوح في ميادين عديدة في أنماط الحياة المختلفة السياسية والاقتصادية والعملية وغالباً ما تكون هذه المقاومة نتيجة الجهل بالمتغيرات الجديدة ، والخوف على المصالح المستقرة

وبطبيعة الحال فان المقاومة تكون قوية كلما تعرضت تلك المصالح إلى تغيير كبير.

وقد دلت كثير من الدراسات الاجتماعية النامية على أن الإقطاعيين كانوا يقاومون الإصلاح الزراعي والتأميم للأراضي نظراً لكونها تحد من حيازتهم للملكية الواسعة

وفي غياب المؤسسات القانونية الحديثة يظهر ما يسمى بقانون (تصادم المصالح) الذي يظهر لدى كافة فئات المجتمع مما يؤدي إلى إعاقة التغيير الاجتماعي بوجه عام .

٤- عزلة المجتمع

أن العزلة قد تكون مفروضة على المجتمع كما هو الحال في البلدان الخاضعة للاستعمار وكذلك بالنسبة لحالة الزوج في أمريكا الذين يعيشون في مناطق منعزلة خاصة بهم تعرف باسم (المناطق السوداء)

وقد تكون عزلة ذاتية يفرضها المجتمع على نفسه كما حدث في روسيا بعد الثورة البلشفية عام ١٩١٧ .

أو إقامة اليهود في مناطق أو إحياء خاصة بهم بهدف المحافظة على أصولهم السلالية والقومية والدينية والثقافية

٥- المحافظة على القيم والخوف من التغيير

غالباً ما تقف الفئات المحافظة في المجتمع عقبة أمام إحداث التغيير الاجتماعي ، حرصاً على أوضاعهم التقليدية وخوفاً من ضياع حقوقها المكتسبة

كما وقفت قريش في وجه الدعوة الإسلامية وحاربت ظهور الدين الإسلامي خوفاً على مركزها التجاري والاجتماعي البارز في ذلك الوقت من الضياع

وكما قاوم ملاك الأراضي الزراعية في النصف الأول من القرن التاسع ، انتشار السكك الحديدية في أوروبا، لان ذلك في رأيهم يؤدي إلى نهب الريف من ناحية ، كما أنها تخيف الجياد من ناحية أخرى .

وبجانب هذا الموقف المعارض للتغيير الاجتماعي من جانب الفئة المحافظة حفاظاً ، على حقوقها المكتسبة فإنها تخشى قبول التغيير أيضاً ، لما يترتب على ذلك من تغييرات في مكونات البناء وعناصر الثقافة

إضافة إلى أن الأفكار الجديدة الداعية إلى الغير غالباً ما تتعرض للمقاومة الشديدة نتيجة التعصب للقديم وتقديس بعض جوانب الحياة وكلما كانت القيم أقرب إلى الجمود أصبح من الصعب أن نستبدل بالأوضاع القائمة في المجتمع أوضاعاً أخرى جديدة

مثال ذلك : موقف الطائفة الهندوسية من البقر والدعوة إلى تقديسها انه يقف حائلاً دون قبول أي تغيير خاص بتحسين استغلال الثروة الحيوانية التي يمكن أن تلعب دوراً كبيراً في الاقتصاد القومي الهندي.

٦- تماسك الجماعة

في المجتمعات الريفية التقليدية يتمسك الناس بفكرة مثالية تنعكس في إحساسهم بالالتزام المتبادل داخل إطار الأسرة والجماعة من الأصحاب ، وتفضيلهم العام للانتماء إلى جماعة صغيرة والرغبة في انتقاد أي فرد ينحرف عن السلوك المعتاد

٧- عدم التجانس في تركيب المجتمع

أن اختلاف الأفراد الذين يتكون منهم المجتمع من حيث النوع والسن والتعليم والمهنة والمركز الاجتماعي والوضع الطبقي والديانة يؤدي إلى عدم تجانسهم وتضارب مصالحهم بحيث أن أي تغيير جديد قد يلقي معارضة من بعض الأفراد الآخرين ، وموافقة من البعض الآخر وذلك على العكس من التجانس في تركيب المجتمع الذي يسمح بإحداث التغيير في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية .

وحسب رأي عدلي أبو طاحون في كتابه التغيير الاجتماعي (١٩٩٧) يرى أن العوائق الاجتماعية للتغيير تتعلق بالعناصر التالية :

١-الالتزام المتبادل داخل الأسرة والجماعات القرابية والأصدقاء

التوقعات المرتبطة بالمهام الفردية بالمجتمعات الريفية تعد من المسلمات الاجتماعية أي أنها ليست اختيارية أو متروكة لحرية الأفراد وتبدو هذه الالتزامات قوية جداً وهامة في وقت الأزمات مثل حالات الوفاة ، المجاعة وغيرها .

وهذا النمط التبادلي لا يتمشى في اغلب الأحيان مع الاتجاه الفردي والذي يميز عملية التحضر والتصنيع التي تتميز بقوة الالتزامات المتبادلة فيها ، خاصة في طور الانتقال حيث يكون كالمفصلة لعملية التغيير ومن الأمثلة على ذلك محاولة إدخال وسائل حديثة لصيد الأسماك في بيرو مثلاً ،

فهي لم تشكل سلوكاً ايجابياً نحو استعمالها من قبل الصيادين وذلك بسبب عدم سيادة نظام الأسرة الممتدة أو المركبة ، وبالتالي فإن الزيادة في الداخل لن تعود عليه بالفائدة المرجوة بل أنها ستزيد من الالتزامات المتعلقة به ومن مسؤولياته .

٢-ديناميكات الجماعة الصغيرة

الإحساس بالانتماء الشخصي للجماعات الصغيرة أو المجتمعات المحلية يشكل موضوعاً حيويًا لمعظم الناس لأنه يوفر الاطمئنان السيكولوجي والارتياح والرضا النفسي مما يساهم في إتمام الأعمال اليومية

وسبب ذلك أن الجماعات الصغيرة تعطي الأفراد المنتمين إليها الإطار المريح للعمل بداخلها ، ويتضح ذلك مما نراه كثيراً من تضحية الكثير من الناس بمكاسيمهم الاقتصادية في سبيل الإبقاء على تماسك هذه الجماعة.

مثال على ذلك ترفض الفلاحات في بعض الأحيان غسل الملابس بالمنزل ويفضeln الغسيل في التربة لكي يتسامرن ويتحدثن بالرغم من توافر سبل الراحة بالمنزل.

وتظهر أهمية وحدة الجماعة الصغيرة في تنفيذ العديد من برامج التغيير الموجهة وفي نفس الوقت نلاحظ أن الرأي العام قد يؤثر بقوة على سلوك الأفراد داخل الجماعة أحياناً فيكون غير مشجع لأعضاء الجماعة المبتكرين

مثال ذلك : قام احد القادة المحليين الناجحين في الهند بعمل مشروع لتربية الدواجن باعتباره مشروعاً اقتصادياً لسياح (تاج محل) لكن الناس قاطعوه باعتبارهم نباتيين فتوقف المشروع .

ثانياً: العوائق الاقتصادية

تأتي مقاومة التغيير نتيجة لعوامل اقتصادية مختلفة ، فالمجتمعات تختلف فيما بينها حسب تنوع هذه العوامل ، وبالتالي تختلف درجة التغيير الاجتماعي

فالتجديدات التكنولوجية المستمرة ، تؤدي إلى التغيير السريع، كما هو حادث في المجتمعات الصناعية المتقدمة وكذلك فان نشاط حركة الاختراعات العلمية المستمرة من شأنه أن يؤدي إلى سرعة التغيير

وهناك متغيرات عديدة بالموارد الاقتصادية المتاحة ، وبالقدرة الشرائية للمواطنين وغير ذلك من المتغيرات وهي عوامل تلعب دوراً مؤثراً في عملية التغيير الاجتماعي ، ومن أهم تلك العوامل:

١- ركود حركة الاختراعات والاكتشافات العلمية

وهي نتيجة انعدام روح الابتكار والتجديد ، وتعود إلى عوامل فرعية كثيرة منها: انخفاض المستوى العلمي ، والمستوى الاجتماعي بوجه عام ، وعدم وجود الحاجة الملحة الدافعة إلى الاختراع

مع ملاحظة أن الشعور بالحاجة وحده لا يكفي للاختراع ، إذ لابد من توفر المستوى العلمي والتكنولوجي

فهناك مجتمعات في أمس الحاجة إلى اكتشاف ثرواتها من معادن وبتترول وغير ذلك ، إلا أن قصور المستوى التكنولوجي يحول دون الانتفاع بهذه الثروات الطبيعية وغيرها ، من أجل تحقيق التغيير المطلوب نحو التقدم والتنمية

ولهذا لابد من توفر الشروط التكنولوجية بالإضافة إلى المناخ الثقافي الملائم ، لكي يصبح الاختراع ممكناً .

ومن البديهي ان شروط الاختراع تتطلب وجود الشخص القادر ، والإمكانات اللازمة ، والبيئة الاجتماعية الملائمة

فأي اختراع جديد لا يجد طريقة في المجتمع ، لن يؤدي إلى الهدف الذي قام من أجله، ولهذا فان الذكاء لدى المخترع لا يكفي وحده ما لم يتوفر المناخ الاجتماعي الملائم

، والدليل على ذلك ، أنه أحياناً تسود معتقدات مختلفة داخل المجتمع تمنع انتشار الاختراع او الاكتشاف الجديد وقد بين نمكوف أن الاختراعات تعتمد على القدرة العقلية والحاجة والمعرفة القائمة.

ولهذا فإن القبول الاجتماعي يعتمد على طبيعة الاختراع من حيث الملاءمة والتكلفة وعلى مكانة المخترع وثقافة الفرد المستقبل للاختراع كل ذلك له أكبر الأثر في انتشار الاختراع الذي يؤدي بدوره إلى التغيير الاجتماعي

ولذلك فإن إتاحة الفرصة أمام أصحاب المواهب ورعايتهم وتوجيههم تؤدي لتحقيق الاكتشافات والاختراعات العلمية المتنوعة

وان توفير الأدوات والمواد اللازمة من معامل مخبرية ، وأدوات تكنولوجية وغير ذلك من شأنه ان يشجع البحث العلمي

مما يزيد في الاختراعات ويعمق فائدتها لدى المجتمع وعلى النقيض من ذلك فان نقص الإمكانيات الاقتصادية اللازمة يحول دون تقدم الاختراعات وبالتالي إعاقه عملية التغيير الاجتماعي.

٢- التكلفة المالية

في كثير من الحالات يرغب الأفراد في امتلاك المخترعات التكنولوجية إلا أن ارتفاع تكلفتها المالية يحول دون تحقيق ذلك ، أي أن توفر الرغبة لا يكفي ، ما لم تتوفر القدرة المالية التي تسمح بالاقتناء

أن كثيراً من الأفراد يرغبون في اقتناء الآلات الكهربائية والوسائل المادية الحديثة ، غير أن عدم جود القدرة المالية يمنع من تحقيق تلك الرغبات كما أن التأمينات الاجتماعية فكرة مرغوبة لدى المجتمعات كافة ، إلا أن عدم توفر الشروط المادية لا يسمح بتنفيذها ، أي أن ما ينطبق على الأفراد ينطبق على المجتمعات .

ويرتبط الموقف تجاه التجديد بمدى الفائدة الاقتصادية المتوقعة منه ، من ناحية عامة ، فكلما تحققت فائدة أعلى كان الإقبال اعم واشمل .

وقد أشار روجر (Rogers) إلى أن قبول التجديد (التغيير) لدى الريفيين يتم إذا تحققت فائدة تتجاوز (١٠%) ، أما دون ذلك فلا يؤخذ بالتجديد من ناحية عامة.

أما إبراهيم أبو لغد فقد توصل إلى نتيجة مختلفة مبيناً أن الأخذ بالتجديد يتأثر بالموقف الاجتماعي ، رغم الفائدة المالية

ففي ميدان الزراعة والإرشاد الزراعي ، ذكر أن أخصائياً زراعياً في إحدى القرى المصرية أراد إدخال زراعة (الذرة الهجين) في المنطقة التي يعمل بها ونجح في إقناع عدد من الأهالي بزراعة هذا النوع وقد زاد عدد من قاموا بزراعته فارتفع مستوى الدخل في تلك المنطقة بما لا يقل عن (١٥%)

ولكنهم انصرفوا عن زراعته في الموسم التالي رغم الفائدة التي تحققت وتبين أن السبب في ذلك يعود إلى أن نساء تلك المنطقة لم يرتحن إلى عجن دقيق الذرة الهجين.

أي أن الموقف الاجتماعي يجب أن يؤخذ بالاعتبار كعامل مؤثر في عملية التغيير يضاف إلى العامل السابق وان تحقيق الفائدة المادية ليس هو العامل الحاسم أو الوحيد في تبني التجديد.

٣- محدودية المصادر الاقتصادية

إن شح الموارد الاقتصادية لدى المجتمعات من شأنه أن يعيق عملية التغير الاجتماعي فالمجتمعات التي لا تتوافر فيها الثروة المعدنية أو الطبيعية ، لا تحدث فيها تغيرات اجتماعية كبيرة

ولهذا فإن المجتمعات النامية – والفقيرة منها- لا تستطيع أن تلبى حاجات أفرادها فتبقى على مستوى الكفاف ، وينخفض فيها التراكم الرأسمالي الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض معدل الاستثمار

في حين أن المجتمعات الصناعية المتقدمة ذات الموارد الاقتصادية العالية تقوم فيها عمليات التغير بسهولة ويسر

فالمصادر الاقتصادية في المجتمع تساعد في إنجاح خطط التنمية ، بينما الاقتصاد المتخلف يعيق عملية التنمية.

بوجه عام وصف (البرتيني) الاقتصاد المتخلف بثلاث خصائص

انه اقتصاد تقليدي:

ويسود الزراعة فيه أنماط بدائية الإنتاج وكثيراً ما يكون هذا الاقتصاد منعكفاً على نفسه ، مفتقراً إلى إنتاج كاف، مما يجعله مقطوعاً جزئياً عن باقي الاقتصاد

يتصف الاقتصاد المديني فيه بضعف الإنتاج:

ولا ينتج إلا القليل مما يستهلك والباقي يستورد من الخارج ، أي هو اقتصاد تابع في الدرجة الأولى ولا تتوفر فيه الجدوى الاقتصادية.

يتميز باقتصاد الشركات متعددة الجنسيات:

التي تقوم على خدمة مصالحها الخاصة في الدرجة الأولى وغير منسجمة في إنتاجها وتشغيلها مع البلد النامي ، بالإضافة إلى أن أرباحها تذهب للخارج ولا تعود بالفائدة على بلدان المجتمعات النامية.

وعموماً يؤدي نقص الموارد الاقتصادية إلى محدودية عملية التغير وإعاقتها (فالمجتمعات القومية في البلاد النامية تطلب مستوى من الحياة يقعدها عنه الفقر ويحول بينها وبينه العجز المادي، حتى الأفراد فكثيرون أولئك الذين يطمعون في أنماط من الحياة يحسونها ويحسون الحاجة إليها ولا يصدهم عنها إلا قلة الوسائل إليها) .

إن الوسائل المادية لا يمكن الحصول عليها إلا بالمال وكذلك الاختراعات والمصانع وغير ذلك ، فالمقدرة المادية هي التي تساعد في الحصول على ذلك ، وفي غيابها تلغى عملية التغير وتبقى أمنية فقط وهي تفسر لنا سبب كثرة وسرعة التغير الاجتماعي في المجتمعات المتقدمة دون المجتمعات النامية.

ثالثاً: العوائق الايكولوجية

إن تأثير البيئة الطبيعية على المجتمعات واضح سواء أكان إيجاباً أم سلباً ، فالبيئة الطبيعية من مناخ وسهول وجبال وانهار تؤثر في تكوين حضارة المجتمعات

فقد قامت الحضارات القديمة مثل : حضارة البابليين والأشوريين والفرعنة وغيرها ، حول المناطق الغنية ، خاصة حول ضفاف الأنهار ، فكان ليسر الحياة وغناها الأثر الكبير في نشوء الحضارة دون غيرها ، وقد بينت حضارة الولايات المتحدة الأمريكية في العصر الحالي على الزراعة نتيجة لغنى (البلاد الجديدة) .

وعلى النقيض من ذلك فان شح الموارد الطبيعية يعيق عملية التغير ، وبناء حضارة كبيرة فالعزلة الطبيعية التي تعيشها المجتمعات نتيجة إحاطتها بالصحراء أو بمنطقة جبلية وعرة المسالك ، من شأنها أن تعيق اتصال المجتمع بغيره من المجتمعات الأخرى أي أن الموقع الجغرافي في هذه الحالة يفرض على المجتمع عزلة طبيعية (ايكولوجية) ، تعيق التغير الاجتماعي فيه

فبلاد اليمن مثلا نتيجة إحاطتها بالجبال في الدرجة الأولى ولعوامل سياسية واقتصادية في الدرجة الثانية تأخرت عن غيرها من المجتمعات المجاورة إلا أن هذه العزلة بدأت تخف حدتها في الوقت الراهن أمام ثورة المواصلات والتقدم التكنولوجي بوجه عام وتؤدي العوائق الاقتصادية مع عوائق أخرى إلى تكوين الانغلاق الطبقي والى استاتيكية العادات والتقاليد ، وركود حركة الاختراعات والتجديد وما إلى ذلك

وانطلاقاً من ذلك ، فان عملية التغير تكون بطيئة وغير واعية ، وبالمقابل فان سهولة اتصال المجتمع بغيره من المجتمعات الأخرى تؤدي إلى تفاعل اجتماعي واسع فعملية الانتشار الثقافي – كما تبين سابقاً – تساهم إلى حد كبير في التغير الاجتماعي.

انتهت المحاضرة..

السؤال الأول:

(تظهر المقاومة للتغير الاجتماعي بشكل واسع اذا تعلق بالقيم والمعتقدات) اشرح / اشرح العبارة السابقة في ضوء دراستك لعوائق التغير الاجتماعي

السؤال الثاني:

تحدثي / تحدث بالتفصيل العوائق الايكولوجية التي تواجه التغير الاجتماعي

انتهت المحاضرة..

بنت الشرقية ١٩ ..